

العدل اساس اطلان



العدل اساس اطلان

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

## ● قانون هيئة حل نزاعات الملكية العقارية

السنة السابعة والأربعون

٦ صفر ١٤٢٧هـ  
٦ آذار ٢٠٠٦م

العدد (٤٠١٨)

قرار رقم (٢)

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقرته الجمعية الوطنية طبقاً لاحكام الفقرتين (أ-ب) من المادة الثالثة والثلاثين من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية واستناداً لاحكام المادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة .

قرر مجلس الرئاسة بالأكثرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩/١/٢٠٠٦ .

اصدار القانون الآتي :

رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦

قانون

هيئة حل نزاعات الملكية العقارية

الفصل الأول

الأحكام التمهيدية

المادة - ١ - أولاً- تحل هيئة حل نزاعات الملكية العقارية محل هيئة دعاوى الملكية العراقية المشكلة بموجب اللائحة التنظيمية لسلطة الاتلاف المؤقتة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ .

ثانياً - ترتبط هيئة حل نزاعات الملكية العقارية بمجلس الوزراء ويرأسها موظف بدرجة وزير حاصل على شهادة جامعية أولية في القانون على الأقل .

ثالثاً - تحدد التشكيلات الإدارية والقضائية للهيئة بنظام .

رابعاً - يكون مكتب إقليم كردستان احدى التشكيلات الإدارية للهيئة وتتبعه المكاتب في محافظات الإقليم .

المادة - ٢ - يقصد بالمصطلحات الآتية المعاني المنشورة إزاء كل منها:-

أولاً- الهيئة : هيئة حل نزاعات الملكية العقارية .

ثانياً- الهيئة التمييزية: الهيئة المختصة بنظر الاعتراضات والطعون المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية .

ثالثاً- اللجنة القضائية : اللجنة المختصة بالنظر في دعاوى الملكية العقارية وحسمها .

رابعاً- فروع الهيئة : فروع الهيئة في المحافظات والاقضية والنواحي المشكلة بموجب هذا القانون .

خامساً- العقارات: وتشمل الحقوق العينية الأصلية الواردة في الفقرة (١) من المادة (٦٨) من احكام القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٩ النافذ .

المادة - ٣ - أولاً - تتولى وزارة المالية دفع مبالغ التعويضات الملزمة للحكومة بموجب القرارات الصادرة وفقاً لاحكام هذا القانون .

ثانياً- تؤمن الحكومة كل ما تحتاجه الهيئة من أموال ومبالغ لتسهيل تنفيذ مهامها الإدارية وتأمين الأبنية المناسبة لها ولفروعها لغرض أداء عملها .

الفصل الثاني

سريان القانون

المادة - ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على العطاليات الواقعية على العقارات المشمولة به خلال الفترة من ١٧ تموز ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٣ نيسان وتشمل ما يلى :-

أولاً - العقارات المصادر والممحوزة لأسباب سياسية أو عرقية أو على أساس الدين أو المذهب أو أي حالات أخرى تمت نتيجة لسياسات النظام السابق في التهجير العرقي والطائفى أو القومى.

ثانياً - العقارات المتولى عليها بدون بدل أو المستملكة بغير فاحش أو خلافاً للإجراءات القانونية المتبعة للاستملك ويستثنى من ذلك العقارات المستولى عليها وفق قانون الاصلاح الزراعي وقضايا التعويض العيني والاستملك لاغراض المنفعة العامة والتي استخدمت فعلاً للنفع العام.

ثالثاً - عقارات الدولة المخصصة بدون بدل أو ببدل رمزى لأزلام النظام السابق.

المادة - ٥ - أولاً - تختص الهيئة بالنظر في الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون .

ثانياً - على جميع المحاكم العراقية إحالة الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون على اللجان القضائية في الهيئة ولغاية انتهاء مدة تقديم الطلبات .

ثالثاً - للجان القضائية في الهيئة التقدم على جميع المحاكم العراقية فيما يتعلق بسوابيتها على الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون .

الفصل الثالث

الإجراءات الشكلية

المادة - ٦ - على اللجان القضائية اتخاذ الإجراءات التالية عند نظر الدعاوى المعروضة أمامها:

أولاً- إلغاء قرارات المصادر والاستيلاء والتخصيص التي تمت خلافاً للطرق القانونية المتبعة على العقار الذي مازال سند الملكية باقياً باسم مالكه الأصلي في السجل العقاري .

ثانياً- إعادة ملكية العقارات التي تمت مصادرتها او الاستيلاء عليها والتي ما زالت مسجلة باسم الدولة الى مالكها الأصلي .

ثالثاً- إعادة ملكية المساجد ودور العبادة والمدارس الدينية والحسينيات والتكميلية والجمعيات الخيرية المصادر او المستملكة بغير فاحش الى مالكيها الأصليين .

رابعاً - اذا ثبت ان بعض كبار مسؤولي النظام السابق او ازلامه ومن استغل نفوذهم قد تملك عقاراً ما بصورة غير شرعية فيعاد العقار الى مالكه الأصلي وفق أحكام هذا القانون .

خامساً - اذا كان العقار المصادر او المستولى عليه قد تم بيعه الى شخص (طبيعي او معنوي) ولم تجر عليه اية اضافات او تحسينات عدتها يكون للمالك الأصلي احد خيارين هما :

أ - إعادة ملكية العقار باسمه وفي هذه الحالة يعوض المالك الحالى بما يعادل قيمة العقار وقت إقامة الدعواى وتلزم الجهة التي باعت العقار بعد المصادر او الاستيلاء بدفع التعويض .

ب- التعويض عن قيمة العقار وتلزم الجهة التي باعت العقار (أولاً) بعد المصادر او الاستيلاء بدفع التعويض بقيمتها وقت إقامة الدعواى .

سادساً - إذا اجريت على العقار بعد مصادرته او الاستيلاء عليه اضافات او تحسينات ففي هذه الحالة يكون للمالك الأصلي احد خيارين هما :

أ- إعادة ملكية العقار باسمه ودفع قيمة الإضافات او التحسينات قائمة الى المالك الحالى وقت إقامة الدعواى وهنا يكون على الجهة التي باعت العقار (أولاً) بعد المصادر او الاستيلاء تعويض المالك الحالى ما يعادل قيمة العقار بقيمتها وقت إقامة الدعواى مطروحاً منه قيمة تلك الإضافات او التحسينات .

ب- القبول بتعويض يعادل قيمة العقار وقت إقامة الدعواى مطروحاً منه قيمة الإضافات او التحسينات قائمة وهذا تلزم الجهة التي باعت العقار (أولاً) بعد المصادر او الاستيلاء بالتعويض .

سابعاً - إذا تم بيع العقار بعد مصادرته او الاستيلاء عليه وأضيف اليه عقار آخر وتم توحيدهما

## قوانين

عندئذ يكون للملك الأصلي الخيارات التالية:

- أ- إعادة تسجيل العقار الأصلي والعقارات المضاف باسمه إذا لم يكن الفصل بين العقارين ممكناً على أن يقوم المالك الأصلي بتعويض المالك الحالي عن قيمة العقار المضاف بما يعادل قيمته وقت إقامة الدعوى ، وتلزم الجهة التي باعت العقار (أولاً) بعد مصادرته أو الاستيلاء عليه بتعويض المالك الحالي عن قيمة العقار الأصلي بقيمتها وقت إقامة الدعوى .
- ب- إعادة ملكية العقار المصادر أو المستولى عليه باسمه دون المضاف إذا كان ذلك ممكناً ويعد تسجيل ملكية العقار المصادر أو المستولى عليه باسمه ويبقى سند الملكية للعقار المضاف باسم المالك الحالي ، وتلزم الجهة التي باعت العقار (أولاً) بعد مصادرته أو الاستيلاء عليه بالتعويض عن قيمة العقار الأصلي مقدراً وقت إقامة الدعوى .
- ج- طلب التعويض إذا كانت قيمة العقار المضاف أكثر من قيمة العقار المصادر أو المستولى عليه ولا يمكن فصلهما دون تلف أو نفقات باهضة .
- ثامناً- إذا كان العقار المصادر أو المستولى عليه مثلاً بفرض أو رهن مسجلاً في سجلات التسجيل العقاري فيعاد العقار إلى مالكه الأصلي محرراً من القرض أو الرهن بعد تسديد قيمة الرهن من قبل الجهة التي استولت على العقار او التي باعهه ولهذه الجهة الرجوع على الراهن بقيمة الرهن المسدد على أن يكون الرهن أو القرض موثقاً قبل ٤/٩/٢٠٠٣ .
- تاسعاً- إذا كان العقار المصادر قد تم بيعه في مزاد علني ثم اشتراه مالكه الأصلي أو ورثته أو أحدهم يحق للملك أو الورثة مطالبة الجهة التي باعت العقار بمبلغ يعادل مبلغ الشراء وقت إقامة الدعوى على أن يعاد تسجيل العقار باسم جميع الورثة إذا كان قد اشتراه أحدهم .
- عاشرأ- إذا كان العقار المصادر أو المستولى عليه مستخدماً للصالح العام أو لاغراض خيرية تلزم الحكومة أو الجهة التي باعت العقار (أولاً) بتعويض المالك الأصلي بقيمة العقار وقت إقامة الدعوى على أن يبقى العقار مستخدماً للاغراض المذكورة .
- حادي عشر- إذا كان العقار المصادر أو المستولى عليه قد تم تملكه بدون بدل أو ببدل رمزي فيعاد تسجيل العقار باسم مالكه الأصلي وتطبق أحكام البند (سادساً) من هذه المادة في حالة وجود اضافات أو تحسينات .
- ثاني عشر- إذا كان العقار مشيداً قبل المصادر أو الاستيلاء وبيع بعد ذلك وتم هدمه وتشييد عقار جديد فللملك الأصلي أحد خيارين هما:
  - أ- نقل ملكية العقار باسمه بعد تسديده قيمة ما تم تشييده من أبنية مطروحاً منها قيمة البناء الذي تم هدمه وتلزم الجهة التي باعت العقار بتعويض المالك الحالي قيمة العقار قبل هدمه وقت إقامة الدعوى .
  - ب- التعويض عن قيمة العقار بالحالة التي كان عليها وقت المصادر أو الاستيلاء وبما يعادل قيمته وقت إقامة الدعوى وتلزم الجهة التي باعت العقار بدفع التعويض .
- ثالث عشر- أ- إذا كان العقار المصادر أو المستولى عليه عرصة خالية وأحدث فيها بعد ذلك مشيدات وكانت قيمتها أكثر من قيمة العرصة فيبقى العقار باسم مالكه الحالي وتلزم الجهة التي باعت العرصة (أولاً) بتعويض المالك الأصلي قيمتها وقت إقامة الدعوى .
- ب- أما إذا كانت قيمة العرصة أكثر من قيمة المشيدات فيعاد العقار للملك الأصلي أرضاً وبناءً ويلزم بتعويض المالك الحالي قيمة المشيدات قائمة وقت إقامة الدعوى وتلزم الجهة التي باعت العرصة (أولاً) بتعويض المالك الحالي بقيمتها وقت إقامة الدعوى .
- رابع عشر- ١- إذا كان العقار قد استملك خلافاً للتعاملات القانونية أو فيه غبن فاحش أو لم يستخدم للنفع العام عندئذ يكون للملك الأصلي خيارين هما:-
  - أ- إعادة ملكية العقار باسمه وفي هذه الحالة يلزم بتسديد بدل الاستملالك الذي استوفاه مقوماً بالذهب وبما يعادل قيمة الذهب بالدينار العراقي وقت إقامة الدعوى أمام الهيئة .
  - ب- تعويضه عن الفرق بين بدل الاستملالك الذي استوفاه في الدعوى الاستملالية والقيمة الحقيقية للعقار وقت الاستملالك مقوماً بالذهب وبما يعادل قيمة الذهب بالدينار العراقي وقت إقامة الدعوى

## قوانين

امام الهيئة .

٢- اذا كان العقار قد استملك خلاف للتعليمات القانونية او فيه غبن فاحش واستخدم للنفع العام عندئذ يعوض المالك الاصلی وفق احكام الفقرة -ب- من ١- من البند الرابع عشر من هذه المادة.

### **الفصل الرابع**

#### **مهام الهيئة وفروعها**

المادة -٧- او لا- تعد الهيئة استماراة خاصة بالطلبات في النزاعات العقارية.

ثانياً- يقدم صاحب العلاقة (سواء كان شخصاً طبيعياً او معنوياً) او من يمثله قانوناً الطلب الى اي فرع من فروع الهيئة على ان تحال الى فرع الهيئة المختص تبعاً لموقع العقار .

ثالثاً- يجب ان يكون الطلب مستوفياً لكافة الشروط المطلوبة في الاستماراة .

رابعاً- يطلب فرع الهيئة تقريراً مفصلاً عن التصرفات الواقعية على العقار موضوع الدعوى من دائرة التسجيل العقاري المختصة .

خامساً- يقوم فرع الهيئة بتنفيذ استماراة الدعوى وتقرير التسجيل العقاري لغرض التأكد من استيفاء الشروط المطلوبة ثم تسجل في سجل الطلبات ويفتح لها اضيارة يوضع عليها رقم خاص ويعطى مقدم الطلب وصل تسلم بذلك .

سادساً- يتم ادخال استماراة الدعوى والمعلومات الواردة فيها الى الحاسبة الالكترونية (الكومبيوتر) ومن ثم ترسل النسخة الالكترونية لتلك البيانات الى قسم الحاسبة المركزي في مقر الهيئة .

سابعاً- يقوم فرع الهيئة بتبليغ المدعي عليه بموضوع الدعوى لغرض الاجابة خلال مدة (١٥) يوم تبدأ من اليوم التالي لتبليغه او اعتباره مبلغاً وفق استماراة الاجابة المعدة من قبل الهيئة .

ثامناً- يقوم فرع الهيئة المختص بادخال ورقة تبليغ المدعي عليه واستماراة الاجابة الى الحاسبة الالكترونية .

تاسعاً- تحال اضيارة الدعوى الى اللجنة القضائية المختصة للنظر فيها وفقاً للقانون .

عاشرأ- تجري التبليغات وفقاً لإجراءات التبليغ المتبعة في قانون المرافعات المدنية النافذ .

حادي عشر- عند صدور قرار اللجنة القضائية تحال اضيارة الدعوى الى الحاسبة الالكترونية لادخال البيانات اللازمة .

المادة -٨- أ- تشجع الهيئة الصلح او التسوية الرضائية للنزاعات العقارية الواقعية بين اطراف الدعوى وفق استماراة معدة لهذا الغرض وبما لا يتعارض مع القانون والنظم العام والاداب العامة .

ب- تقوم اللجنة القضائية بتصديق الاتفاق في الحل الرضائي الواقع بين اطراف الدعوى ويكون قرارها قابل للتمييز .

### **الفصل الخامس**

#### **اللجنة القضائية**

المادة -٩- تتشكل اللجنة القضائية من :

اولاً- قاض يعينه مجلس القضاء الاعلى ويكون رئيساً لها .

ثانياً- مدير دائرة التسجيل العقاري او من ينوب عنه .

ثالثاً- موظف قانوني يرشحه رئيس الهيئة من العاملين فيها ولديه ممارسة في العمل القانوني او مهنة المحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

المادة - ١٠- تنظر اللجنة في الدعوى المعروضة امامها بعد عقد جلسة مرافعة ولو لمدة واحدة ولها حق الانتقال الى موقع العقار ضمن منطقة اعمالها للاستماع الى الاقوال الضرورية في حسم

## قوانين

الدعوى .

المادة - ١١ - تنظر اللجنة القضائية في الدعوى في حالة عدم حضور الخصوم بعد التحقق من صحة التبليغات ولها حق اصدار القرار المناسب لجسم الدعوى على ضوء المستندات والمستمسكات المقدمة ولا يجوز ترك الدعوى لمراجعة وابطالها في حالة حضور اي من طرف في الخصومة .

المادة - ١٢ - اولاً- اذا حضر المدعي ولم يحضر المدعى عليه رغم تبليغه اصدرت اللجنة قراراً لها غيابياً بحق المدعى عليه وله حق الاعتراض على القرار الصادر خلال مدة (عشرة أيام) اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالقرار او اعتباره مبلغاً.

ثانياً- اذا لم يقدم الاعتراض على الحكم الغيابي خلال المدة المقررة في اولاً اعلاه او كان غير مشتمل على اسباب الاعتراض تحكم اللجنة القضائية برد الاعتراض شكلاً، وبعكسه تنظر اللجنة بالاعتراض وفقاً للقانون بتأييد الحكم او إبطاله أو تعديله على حسب مقتضى الاحوال .

المادة - ١٣ - تعقد اللجنة القضائية جلساتها للنظر في الدعوى ويصدر رئيس اللجنة قراراً بجسم الدعوى وفقاً للقانون ، ولعضوين من اللجنة او احدهما حق تدوين مخالفته في ورقة مستقلة اذا ابدى رأياً مخالفاً .

المادة - ١٤ - تكون القرارات الصادرة من اللجنة القضائية قطعية وملزمة مالم يطعن فيها امام الهيئة التمييزية خلال مدة (٣٠) يوماً اعتباراً من اليوم التالي للتبلیغ بالقرار او اعتباره مبلغاً.

المادة - ١٥ - على رئيس اللجنة القضائية وضع اشارة عدم التصرف على العقار موضوع الدعوى ، وذلك باشعار دائرة التسجيل العقاري المختصة بذلك عند اقامة الدعوى .

المادة - ١٦ - يكون الوارث نائباً عن بقية الورثة اذا اقام الدعوى باسمه للمطالبة باعادة ملكية العقار .

### الفصل السادس

#### الهيئة التمييزية

المادة - ١٧ - تتشكل الهيئة التمييزية من سبعة قضاة من الذين مارسو العمل القضائي في محكمة التمييز يرشحهم مجلس القضاء الاعلى من المستمررين بالخدمة او المتقاعدین يسمى احدهم رئيساً للهيئة التمييزية واخر نائباً له على ان يتم ترشيح الاثنين منهم من قبل حكومة اقليم كردستان وتكون هذه الهيئة مستقلة في قضائتها عن محكمة التمييز كما يرشح عضوين احتياطي حلان محل من يتخلف او يتغيب من اعضاء الهيئة التمييزية لأي سبب كان وفي حالة تغيب رئيس الهيئة التمييزية يحل نائبه محله .

المادة - ١٨ - تتخذ الهيئة التمييزية قراراتها بأغلبية الاصوات .

المادة - ١٩ - تختص الهيئة التمييزية بالنظر في الطلبات الآتية :

أ- الطعون المتعلقة بالقرارات والاحكام الصادرة من اللجان القضائية .

ب- نقل الدعوى من لجنة الى اخرى .

ت- تنحي رئيس اللجنة القضائية .

ث- رد القضاة .

ج- اعطاء الرأي الاستشاري .

## **قوانين**

**المادة - ٢٠ -** لرئيس الهيئة التمييزية النظر في طلب تتحى عضو الهيئة التمييزية عن نظر الدعوى وفي حالة تتحى رئيس الهيئة التمييزية يكون مجلس القضاء الاعلى مختصا بالنظر في طلبه .

**المادة - ٢١ -** تصدر قرارات الهيئة التمييزية بتأييد القرار أو الحكم المميز أو تعديله أو تبديله ويكون قرارها بالتعديل أو التبديل واجب الاتباع وباتاً في حالة التأييد .

**المادة - ٢٢ -** عند صدور قرار الهيئة التمييزية يقوم فرع الهيئة باحالة اضمار الدعوى الى الحاسبة الالكترونية لأدخال البيانات اللازمة .

**المادة - ٢٣ -** يقبل الطعن بالاحكام الصادرة من اللجان القضائية بطريق اعادة المحاكمة او طريق اعتراض الغير وفق الاحكام الواردة في قانون المرافعات .

### **الفصل السابع تنفيذ القرارات والاحكام**

**المادة - ٢٤ - او لا -** تنفذ القرارات والاحكام المكتسبة الدرجة القطعية في دوائر التنفيذ والتسجيل العقاري طبقاً لاختصاصات كل دائرة وفق احكام القانون .

**ثانياً -** يمنح شاغل العقار مدة لا تزيد عن (٩٠) يوماً للأخلاء وتسلیم العقار خالياً من الشواغل تبدأ اعتباراً من تاريخ التبليغ بالتنفيذ .

### **الفصل الثامن الاحكام الختامية**

**المادة - ٢٥ -** يتم النظر بدعوى الملكية العقارية وفقاً لاحكام هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات المدنية المعدل رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وقانون الاثبات المعدل رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ فيما لم يرد به نص .

**المادة - ٢٦ -** تغلى عملية نقل العقار الذي صدر فيه حكماً باتاً بمحض هذا القانون من ضريبة الدخل او ضريبة نقل العقار او اية ضرائب او رسوم اخرى .

**المادة - ٢٧ -** لا يعمل باي نص يتعارض واحكام هذا القانون .

**المادة - ٢٨ - او لا -** يجوز للمدعي او من يمثله قاتناً سحب الدعوى او جزء منها في اي وقت يشاء وحتى صدور القرار من اللجنة القضائية .

**ثانياً -** يكون قرار اللجنة القضائية بالموافقة على سحب الدعوى قطعياً ولا يجوز الطعن فيه .

**ثالثاً -** يكون سحب الدعوى وفق استماراة معدة لهذا الغرض .

**المادة - ٢٩ -** يعاقب كل من يقيم دعوى بنية سيئة وبأساليب احتيالية وفق احكام قانون العقوبات النافذ .

**المادة - ٣٠ -** يقدم الاشخاص المقيمين خارج القطر طلباتهم وفقاً لاحكام هذا القانون الى فروع الهيئة التي يتم فتحها لهذا الغرض او بواسطة مقرات البعثات الدبلوماسية العراقية .

**المادة - ٣١ -** تمتلك المحاكم من النظر في الدعاوى المشتملة بأحكام هذا القانون وعليها احالتها الى الجان القضائية في الهيئة خلال مدة نفاذ القانون .

**المادة - ٣٢ -** يشغل رئيس الهيئة اعلى منصبها فيها يتولى الاشراف على كافة نشاطات الهيئة وفروعها وله استحداث او الغاء اي ملاك وظيفي يقتضيه عمل الهيئة .

- المادة - ٣٣ - لرئيس الهيئة اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة - ٣٤ - تسرى احكام هذا القانون على قرارات التعويض الصادرة من اللجان القضائية قبل نفاده وكما يلى :
- أ- القرارات التي لم تحدد الجهة المسئولة عن دفع التعويض او التي لم تحدد مقدار التعويض او التي اعطت الحق لأحد طرف الدعوى بمراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض .
  - ب- القرارات المتضمنة تقدير مبالغ التعويض بوقت المصادرة والاستملك او الاستيلاء وليس بوقت اقامة الدعوى .
  - ت- القرارات التي صدرت برد دعوى المطالبة بالتعويض استناداً للائحة التنظيمية رقم ٢٠٠ لسنة ٤٠٠ الملاقة .
- المادة - ٣٥ - تسرى احكام قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ وقانون الملك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ وقانون انصباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وقانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ على منتسبي الهيئة .
- المادة - ٣٦ - تلغى كافة قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل والآثار التي ترتب عليها والتي تتعارض وأحكام هذا القانون .
- المادة - ٣٧ - تشكل لجان في هيئة حل نزاعات الملكية العقارية للنظر في المطالبات الواقعة على العقارات المشمولة بهذا القانون خلال الفترة من ١٤ / تموز / ١٩٥٨ ولغاية ١٦ / تموز / ١٩٦٨ وينظم عمل هذه اللجان بملحق لهذا القانون .
- المادة - ٣٨ - على الهيئة التمييزية الرجوع الى فقهاء الشريعة والأخذ بآرائهم اذا طلب احد اطراف الدعوى ذلك .
- المادة - ٣٩ - تلغى الائحة التنظيمية ١٢ لسنة ٢٠٠٤ والصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة .
- المادة - ٤٠ - يلغى الامر رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن مجلس الوزراء .
- المادة - ٤١ - ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### الاسباب الموجبة

ان الغاية الاساسية من مشروع القانون هي ضمان الحماية القانونية للناس كافة وقد ظهر تطبيق الاحكام الواردة في الائحة التنظيمية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ ان هناك نقصاً في بعض موادها يتعين استكماله وتطويلاً يجب اختراله وغموضاً في بعض النصوص يستوجب توضيحه وبما يتلازم ونهج القانون العراقي ويساير التشريع الحديث في اتجاهاته وان من نصوصها ما تعوزه الدقة في التعبير والكشف بوضوح من الغرض مما كان مثاراً للخلاف في وجهات النظر . وقد تتضمن مشروع القانون اسم الهيئة حيث جاء منسجماً وقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية كما عالج المشروع تشكيل اللجان القضائية حيث ان مدير عقارات الدولة او من ينوب عنه هو أحد التشكيلات العائدة الى وزارة المالية وان هناك دعوى كثيرة الخصم فيها ووزارة المالية كما عالج المشروع تعويض المشتري الاول وأزال جهالة وقت تقدير التعويض واعتبر وقت اقامة الدعوى هو المعيار لتقدير التعويضات وتم ايضا تحديد الجهات الملزمة بدفع التعويضات . كما عالج المشروع الطعن بالقرارات الصادرة من اللجان القضائية والمكتسبة الدرجة القطعية لمن كان متعدياً اليه الحكم او ماساً بحقوقه ولم يكن خصماً في الدعوى كما ساير المشروع قانون المرافعات المدنية النافذ في تحديده لمدة الطعن والاعتراض على الحكم الغيابي .

## قوانين

### قرار رقم (٣)

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقرته الجمعية الوطنية طبقاً لاحكام الفقرتين (أ-ب) من المادة الثالثة والثلاثين من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية واستناداً لاحكام المادة السابعة والثلاثين من قانون ادارة الدولة.

قرر مجلس الرئاسة بالاكثرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٨ . اصدار القانون الآتي:

رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦  
قانون مؤسسة الشهداء  
الباب الأول  
الفصل الأول  
الاهداف والاسس

المادة (١):

١. تنشأ مؤسسة عامة باسم مؤسسة (الشهداء).
٢. للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة واستقلال مالي وترتبط برئاسة الوزراء.

المادة (٢):

يهدف قانون مؤسسة الشهداء الى معالجة الوضع العام لذوي الشهداء وتعويضهم مادياً ومعنوياً بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدمها الشهداء والمعاناة التي لقىها ذويهم بعد استشهادهم.

المادة (٣):

اهداف المؤسسة:

تهدف المؤسسة الى تقديم الرعاية الى ذوي الشهداء اضافة الى الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون وفق الاسس الآتية:

اولاً: تسمية الشهداء وفق احكام هذا القانون.

ثانياً: توفير العديد من الامتيازات للفئات المشمولة باحكام هذا القانون من خلال التنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في مختلف مجالات الحياة.

ثالثاً: توفير فرص العمل والدراسة الملائمة لهم وبما يتناسب وكفاءاتهم ومنحهم الاولوية في ذلك.

رابعاً: تقديم التسهيلات والمساعدات التي تمكّنهم من تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم ولعائلتهم في المجالات الاقتصادية والقانونية والرعاية الصحية والكافلة الاجتماعية وجميع المجالات الأخرى.

خامساً: تمجيد الشهادة والتضحية والداء وقيمها في المجتمع وتخلidia من خلال فعاليات سياسية واجتماعية في مجالات الثقافة والفنون ووسائل الاعلام المختلفة.

سادساً: العمل النوعي للمؤسسة بما يؤمن استقطاب وتحفيز الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم المادي والمعنوي لها.

المادة (٤):

تتولى رئاسة الوزراء بالتنسيق مع مؤسسة الشهداء اصدار القرارات والأنظمة التي تسهل تنفيذ مضامين الاهداف اعلاه.

قوانيں

## الفصل الثاني نطق سريان القاتون

المادة (٥)

يسري هذا القانون على ذوي الشهيد من العراقيين في ظل نظام البعث البائد، ويقصد بالمعاني الواردة في هذا القانون:

**أولاً: الشهيد:** كل مواطن عراقي فقد حياته بسبب معارضته للنظام البائد في الرأي أو المعتقد أو الانتماء السياسي أو تعاطفه مع معارضيه أو مساعدته لهم، بفعل من افعال النظام بشكل مباشر أو بسبب السجن أو التعذيب أو تنفيذهما.

**ثالثاً: المؤسسة:** يراد بها مؤسسة (الشهداء) حيثما وردت في هذا القانون.

رابعاً: الرئيس: رئيس مؤسسة الشهداء.

خامساً: المجلس: مجلس رعاية ذوي الشهداء.

سادساً: اللجنة الخاصة المشكلة برئاسة قاضٍ وعضوية عدد من الممثلين للدوائر المحددة وممثلي المؤسسة.

المادة (٦):

١. لا يعد شهيدا لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون كل من كان يعمل مع النظام البائد في مؤسساته المختلفة أو من البعثيين أو الموالين وقتله النظام بسبب تصفيات داخلية سلطوية أو لأى سبب آخر.

٢. تثبيت الشهادة بالوثائق الرسمية وفي حال عدم وجودها يصار الى اثباتها بطرق الاثبات القانونية الاخرى امام اللجنة الخاصة او محاكم البداءة حسب الاحوال المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

مجلس رعاية ذوي الشهداء  
الفصل الاول  
التشكيلات الادارية  
الباب الثاني

المادة (٧) : يُولَف مجلس يسمى (مجلس رعاية ذوي الشهداء) ويكون مرتبطاً برئاسة الوزارة ويتَّبعه من قبل رئيس الوزارة ويتألَّف من:

**اولاً: رئيس المؤسسة:** ويكون بدرجة وزير ويعين من قبل مجلس ادارة المؤسسة بالأغلبية ومن بين اعضاءه.

**ثانياً: نائب الرئيس:** ويكون بدرجة وكيل وزير ويعين من قبل مجلس إدارة المؤسسة بالغلبة.

**ثالثاً:** مجلس رعاية ذوي الشهداء: ويعتبر بمثابة مجلس ادارة المؤسسة.

رابعاً: اللجنة الخاصة: وتتألف من رئيس اللجنة ويكون من أحد القضاة الذين يرشحهم مجلس القضاء الأعلى وممثلين عن وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومهمتها النظر في طلبات ذوي الشهداء الواردة في هذا القانون لغرض تقرير شمولهم بهذا القانون.

## **قوانين**

خامساً: الدائرة الادارية والمالية.

سادساً: الدائرة القانونية.

سابعاً: الدائرة الاقتصادية والاجتماعية.

**المادة (٨) :**

يمارس رئيس مجلس الرعاية الصلاحيات التالية:

١. رسم السياسة العامة لعمل المجلس بالتشاور مع باقي اعضاء المجلس.

٢. تمثيل المؤسسة امام الحكومة او القضاء او اي جهة اخرى.

٣. اصدار الاوامر لتنفيذ سياسة المؤسسة.

٤. الموافقة على صرف الاموال في مجالات عمل المؤسسة المختلفة.

٥. ممارسة اية اعمال اخرى توكل له من قبل مجلس ادارة المؤسسة.

٦. تكون ممارسة الرئيس لمهامه في ضمن حدود الصلاحيات المخولة له من مجلس الادارة.

**المادة (٩) :**

يمارس نائب رئيس مجلس الرعاية الصلاحيات التي يخولها له مجلس الرعاية ورئيس

المؤسسة وينوب عن الرئيس في حال غيابه.

**المادة (١٠) :**

تكون آلية عمل اللجنة الخاصة وفق الآتي:

١. تتولى اللجنة الخاصة المشار اليها في المادة (٤) البت في طلبات ذوي الشهيد بقصد شمولهم باحكام هذا القانون.

٢. تصدر اللجنة قرارها بالأغلبية.

٣. يحق لأي شخص ذي مصلحة التظلم لدى اللجنة الخاصة ضد القرار الذي اصدرته خلال مدة (عشرة أيام) من تاريخ التبلغ بالقرار او اعتباره مبلغاً.

٤. تصدر اللجنة قرارها بالتظلم ويعتبر قرارها نهائياً من الناحية الادارية.

٥. يحق لأي شخص ذي مصلحة اللجوء الى القضاء لاثبات شموله بهذا القانون بعد اصدار اللجنة قرارها في التظلم ويكون قرار المحكمة فاصللا في الموضوع.

٦. تكون محاكم البداءة هي المختصة في النظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون.

٧. يكون قرار محكمة البداءة قابلاً للتمييز امام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبلغ بالقرار او اعتباره متابعاً.

٨. يكون قرار محكمة البداءة نافذاً بعد اكتسابه الدرجة القطعية.

**المادة (١١) :**

يختص مجلس الرعاية بالامور الآتية:

١. مناقشة سياسة المجلس العامة.

٢. توزيع المهام الوظيفية بين رئيس المجلس ونائبه واعضائه.

٣. تنفيذ سياسة المجلس وترجمتها على ارض الواقع.

٤. العمل مع كل اللجان للحصول على اكبر الامتيازات والمساعدات لذوي الشهداء المشمولين باحكام هذا القانون.

٥. مناقشة الموازنة واقرارها والمصادقة على حساباتها واجراء المناقلات الضرورة فيها.

٦. تقديم مشاريع القوانين الى الجهات التشريعية لغرض اقرارها وكذلك التنسيق مع مجلس

## **قوانين**

الوزراء، لاصدار الاوامر والتعليمات الازمة لتحقيق اهدافه.

### **الفصل الثاني الادارة المالية**

**المادة (١٢) :**

١. للمؤسسة وحدة مالية مستقلة.
٢. للمؤسسة ميزانية خاصة.
٣. تتبع في اعداد الميزانية نفس القواعد المتبعة في اعداد ميزانية وزارات الدولة.

**المادة (١٣) :**

ت تكون ميزانية المؤسسة من الاتي:

١. الميزانية الاعتيادية.
٢. الميزانية الاستثمارية السنوية.

**المادة (١٤) :**

ت تكون موارد الميزانية من الغاصل الآتي:

١. التخصيصات السنوية من ميزانية الدولة العامة.
٢. الدعم المقدم من الجهات العانحة المحلية والإقليمية والدولية.
٣. عائدات النشاطات واستثمارات المؤسسة.

**المادة (١٥) :**

تخضع حسابات المؤسسة لرقابة مجلس ادارتها وجهات الرقابة الحكومية الاخرى.

### **الباب الثالث**

#### **الاحكام العامة**

#### **الفصل الاول**

#### **احكام الشهيد**

**المادة (١٦) :**

١. يخصص لذوي الشهيد راتبا تقاعديا على ان يصرف كالاتي:

أ. الزوج او الزوجات.

ب. الابناء الى حين اكمالهم الثامنة عشر من العمر اذا لم يكونوا مستمرين في الدراسة او الخامسة والعشرين اذا كانوا مستمرين في الدراسة.

ج. البنات الى حين الزواج او التعين.

د. الارولاد المعوقين بصرف النظر عن عمرهم ومرحلة دراستهم.

هـ. الوالدين.

و. من كان يعيلهم شرعا.

٢. يوقف صرف المرتب لابناء الشهيد من الذكور عند بلوغهم سن الرشد عاقلين غير مصابين بعوق او عاهة مستديمة بعد مضي عشر سنوات من تاريخ الاستحقاق.

## قوانين

٣. يوقف صرف المرتب لابنة الشهيد او اخته في حالة زواجهما او حصولها على مرتب اخر بعد عشر سنوات من تاريخ الاستحقاق.
٤. يستمر صرف المرتب لأولاد الشهيد رغم بلوغهم سن الرشد في حال استمرارهم على الدراسة.
٥. في حال ايقاف صرف المرتب لاحدى الفئات اعلاه او وفاته يعاد توزيع الحصة من المرتب على الفئات الباقية.
٦. يخصص مرتب لذوي الشهيد من منتسبي دوائر الدولة يعادل مرتب اقرانه في الوظيفة بعد احتساب الفترة ما بين انقطاعه عن الوظيفة لاغراض الترفيع والخدمة والتقادع.
٧. يخصص مرتب الى ذوي الشهيد من غير منتسبي الدولة بما يعادل الحد الادنى للراتب التقاعدي المحدد بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمل رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل بزيادة ١٠٠٪ على الراتب.
٨. يحق لاب الشهيد وامه وزوجته وأولاده الجمع بين استحقاقهم من الراتب التقاعدي وبين راتب الوظيفة التي يعينون فيها ولا يعمل بالتصوص القانونية التي تتعارض واحكامه.
٩. تتولى مديرية التقاعد العامة منح الحقوق التقاعدية لذوي الشهيد من ذكرها في المادة (١٥) واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية.

### المادة (١٧) :

١. يخصص لزوجة الشهيد وأولاده وحدة سكنية او قطعة ارض سكنية كما تخصص قطعة ارض سكنية لوالدي الشهيد وتلزم الوزارات الحكومية المعنية من وزارة البلديات والاسفلات ووزارة الاسكان لتنفيذ ذلك باسرع وقت وان تكون الاولوية لهؤلاء على كل التخصيصات الاخرى.
٢. في حال تخصيص قطعة ارض لزوجة وأولادها يصرف مبلغ منحة عقارية مناسبة لبناء وحدة سكنية وفي حال عدم كفايتها لاتمام البناء تعطي قرضا عقاريا باقساط ميسرة وان تعمل مؤسسة الشهداء على اطفاء هذا القرض في المستقبل.
٣. في حال عدم رغبة ذوي الشهيد في الدار او الشقة او قطعة الارض فيدفع لهم قيمتها بسعر السوق السائد بحسب حصة كل منهم.

### المادة (١٨) :

١. في حال وفاة والدي الشهيد الاعزب قبل الاستشهاد او بعده فتنقل الحقوق والامتيازات المقررة لذوي الشهيد الى اخوته واخواته.
٢. اذا كان الشهيد متزوجا باكثر من زوجة فتتمتع كل واحدة من زوجاته والمستحقين من اولاده منها بنفس الحقوق والامتيازات المقررة للزوجة الواحدة بموجب هذا القانون.

### المادة (١٩) :

- في حالة استشهاد اكثر من شخص لذوي الشهيد فتكون حقوقهم وفق الاحكام الآتية:
١. تضاف نسبة قدرها ٥٪ على المرتب المستحق وعلى جميع الامتيازات المالية الأخرى.
  ٢. تخصيص دار سكنية تزيد قيمتها بنسبة ٥٪ عن مساحة الدار التي تقدم لذوي الشهيد الواحد، وفي حال تخصيص قطعة ارض سكنية فيجب ان تكون مساحتها اكبر بنسبة ٥٪ عن مساحة القطعة المخصصة لذوي الشهيد الواحد مع زيادة مماثلة في المنحة والقرض العقاري وستتحقق هذه الزيادات لمرة واحدة.

## قوانين

المادة (٢٠):

١. تشيد وزارة الاسكان بطريق التنفيذ المباشر او بالتعاقد مع اي شخص طبيعي دور سكن للمشمولين باحكام هذا القانون وتملكها لهم مجانا وفي حال تغدر ذلك او عدم كفايتها لسد الحاجة فالمشمول بال الخيار بين استلام مبلغ يعادل قيمة دار السكن المنوحة وتحدد من قبل الجهات المعنية، او انتظار دوره في الاستحقاق.
٢. تخصص سنويا من حساب خطة التنمية الوطنية المبالغ اللازمة لاجاز هذه المشاريع.

امتيازات اخرى:

المادة (٢١):

يتمتع ذوي الشهيد بالامتيازات الآتية:

١. يتم استحداث وسام يسمى (وسام الشرف العالى) ويمنح الى ذوى الشهيد ويخولهم الامتيازات الواردة في القانون تأسيسه.
٢. تعفى ترکة الشهيد من ضريبة الترکات المنصوص عليها في قانون ضريبة الترکات رقم (٧) لسنة ١٩٦٦.
٣. يمنح ذوى الشهيد حق اختيار المكان الذي يرغبون للعمل فيه في مجال عملهم الوظيفي لمرة واحدة واعطاء الاولوية لهم لتولي الوظائف العامة مع توافر الاختصاص مع عدم مواجهة من هو اكفاء.
٤. يعفى ذوى الشهيد من اجور النقل الحكومي في الطائرات والقطارات وسيارات النقل العام في اتجاه العراق كافة.
٥. يعفى ذوى الشهيد من اجور النقل الحكومي في الطائرات والقطارات والسيارات الى خارج القطر لمرة واحدة في السنة.

## الفصل الثالث أحكام عامة

المادة (٢٢):

١. ان حصول ذوى الشهيد على حقوقهم الواردة في هذا القانون لا يسقط حقوقهم بالمطالبة بآية حقوق اخرى وفق احكام المسؤولية الجزائية او احكام القانون الاخرى.
٢. اعفاء ذوى الشهيد في حال انجازهم معاملة التسجيل العقاري للعقار المخصص لهم او بناء الارض المخصصة لهم وفق احكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الواردة في كافة القوانين.

أحكام ختامية:

المادة (٢٣):

١. تعفى ارباح مشاريع المؤسسة وكافة المدخلات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم.
٢. تعتبر ديون المؤسسة ممتازة وتعامل معاملة الديون الحكومية في التنفيذ والجبائية.
٣. تعفى معاملات التصرف في اموال المؤسسة المنقوله وغير المنقوله من كافة الرسوم والضرائب.
٤. تعفى المؤسسة من الرسوم القضائية.
٥. يخضع الذين يتم تعيينهم في المؤسسة لقانون الخدمة المدنية المعدل.

## **قوانين**

**المادة (٢٤):**

يتولى مجلس الوزراء اصدار التعليمات الازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

**المادة (٢٥):**

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## **الاسباب الموجبة**

لقد مر العراق بفترة عصيبة قلما شهد التاريخ لها مثيلا حيث شهد سلط حفنة من المجرمين يتزعمهم اعترى دكتاتور شهده التاريخ الانساني، ولقد تم خوض عن ذلك سقوط مئات الآلاف من العراقيين شهداء، قدموا انفسهم فداءا للوطن والمبادئ الانسانية.

وقد ترتب على ذلك الحاق ابلغ الضرر بعوائل الشهداء الذين تحملوا مصاعب مركبة، ومن اجل اليفاء بجزء بسيط مما قدموا فداءا للعراق وتضحية في سبيل المبادئ الانسانية السامية شرع هذا القانون.



## قوانين

### قرار رقم (٤)

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقرته الجمعية الوطنية طبقاً لأحكام الفقرتين (أ - ب) من المادة الثالثة والثلاثين من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وإستناداً لأحكام المادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة.

قرر مجلس الرئاسة بالأكثرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦ / ١ / ٨ إصدار القانون الآتي:

رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦  
قانون مؤسسة السجناء السياسيين  
الباب الأول  
الفصل الأول  
الأهداف والأسس

المادة (١)

- ١- تنشأ مؤسسة عامة باسم مؤسسة السجناء السياسيين.
- ٢- تكون للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة واستقلال مالي وترتبط برئاسة الوزراء.

المادة (٢)

يهدف قانون مؤسسة السجناء السياسيين إلى معالجة الوضع العام للسجناء والمعتقلين السياسيين وتعويضهم مادياً ومعنوياً بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها والمعاناة التي لاقوها جراء سجنهم واعتقالهم.

المادة (٣)

أهداف المؤسسة

تهدف المؤسسة إلى، تقديم الرعاية إلى السجناء والمعتقلين السياسيين إضافة إلى الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون وفق الأسس القانونية

أولاً: تسمية السجناء والمعتقلين السياسيين وفق أحكام هذا القانون

ثانياً: توفير العديد من الامتيازات للفئات المشمولة بأحكام هذا القانون من خلال التنسيق مع المؤسسات غير الرسمية في مختلف مجالات الحياة

ثالثاً: تعويض السجين السياسي والمعتقل السياسي تعويضاً مادياً مجزياً يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق به وفقاً لضوابط تصدر لهذا الغرض

رابعاً: توفير فرص العمل والدراسة لهم وبما يتناسب وكفاءتهم ومنحهم الأولوية في ذلك

خامساً: تقديم التسهيلات والمساعدات التي تمكّنهم من تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم ولعائلاتهم في المجالات الاقتصادية والقانونية والرعاية الصحية والكافلة الاجتماعية وجميع المجالات الأخرى

سادساً: تمجيد التضحية والداء وقيمتها في المجتمع وتخلیدها من خلال فعاليات سياسية واجتماعية في مجالات الفنون ووسائل الاعلام المختلفة

سابعاً: العمل النوعي للمؤسسة بما يؤمن استقطاب وتحفيز الجهات المحلية والدولية لتقديم الدعم المادي والمعنوي لها

المادة (٤)

تتولى رئاسة الوزراء بالتنسيق مع مؤسسة السجناء السياسيين اصدار القرارات والأنظمة التي تسهل تنفيذ مضامين الأهداف اعلاه

## الفصل الثاني نطاق سريان القانون

(المادة ٥)

- يسري هذا القانون على السجين والمعتقل السياسي من العراقيين في ظل نظام البائد ويقصد بالمعنى الوارد في هذا القانون:
- أولاً: السجين السياسي: من حبس او سجن بسبب معارضته لنظام البائد في الرأي او المعتقد او الانتماء السياسي او تعاطفه مع معارضيه او مساعدته لهم.
  - ثانياً: المعتقل السياسي: كل من اعتقل لنفس الاسباب المذكورة في تعریف السجين السياسي.
  - ثالثاً: المؤسسة: يراد بها مؤسسة (السجناء السياسيين) حيث وردت في هذا القانون
  - رابعاً: الرئيس: رئيس مؤسسة السجناء السياسيين.
  - خامساً: المجلس: مجلس رعاية السجناء السياسيين.
  - سادساً: اللجنة: اللجنة الخاصة المشكلة برئاسة قاض وعضوية عدد من الممثلين للدوائر المحددة في المادة (٧) من هذا القانون وممثلي المؤسسة

(المادة ٦)

- ١- لا يعد سجيناً سياسياً او معتقلاً سياسياً لاغراض تطبيق احكام هذا القانون كل من كان يعمل مع النظام البائد في مؤسسته المختلفة او من البعشرين او الموالين وسجنه او اعتقاله النظام بسبب تصفية حسابات داخلية سلطوية او لاي سبب اخر.
- ٢- يثبت السجن السياسي او الاعتقال السياسي بالوثائق الرسمية وفي حال عدم وجودها يصار الى اثباتها بطرق الاثبات القانونية الاخرى امام اللجنة الخاصة او محاكم البداءة حسب الاحوال المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون

## الباب الثاني التشكيقات الادارية الفصل الاول مجلس رعاية السجناء السياسيين

(المادة ٧)

- يولف مجلس يسمى (مجلس رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين) ويتم تعيين اعضاءه من قبل رئيس الوزراء ويتألف من:
- أولاً: رئيس المؤسسة و يكون بدرجة وزير وعين من قبل مجلس ادارة المؤسسة بالاغلبية ومن بين اعضائها
  - ثانياً: نائب الرئيس و يكون بدرجة وكيل وزير ويعين من قبل مجلس ادارة المؤسسة بالاغلبية ومن بين اعضائها
  - ثالثاً: مجلس رعاية السجناء والمعتقلين ويعتبر بمثابة مجلس ادارة المؤسسة
  - رابعاً: اللجنة الخاصة: تتتألف من رئيس اللجنة و يكون من احد القضاة الذين يرشحهم مجلس القضاء الاعلى وممثل عن كل من وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومهمتها النظر في طلبات الفئات الواردة في هذا القانون لغرض تقرير شمولهم بهذا القانون
  - خامساً: الدائرة الادارية والمالية
  - سادساً: الدائرة القانونية
  - سابعاً: الدائرة الاقتصادية والاجتماعية

(المادة ٨)

يمارس رئيس مجلس الرعاية الصلاحيات التالية

## قوانين

- ١-رسم السياسة العامة لعمل المجلس بالتشاور مع باقي اعضاء المجلس
- ٢-تمثيل المؤسسة امام الحكومة او القضاء او أي جهة اخرى
- ٣-اصدار الاوامر لتنفيذ سياسة المؤسسة

٤-الموافقة على صرف الاموال في مجالات عمل المؤسسة المختلفة  
٥-ممارسة اية اعمال توكل له من قبل مجلس ادارة المؤسسة

٦- تكون ممارسة الرئيس لمهامه في ضمن حدود الصلاحيات المخولة له من مجلس الادارة  
المادة (٩)

يمارس نائب رئيس مجلس الرعاية الصلاحيات التي يخولها له مجلس الرعاية ورئيس المؤسسة  
وينوب الرئيس في حال غيابه  
المادة (١٠)

تكون اليه العمل في اللجنة الخاصة وفق الاتي:-

١-تتولى اللجنة الخاصة البت في طلبات السجناء السياسيين والمعتقلين السياسيين بقصد تقرير  
شمولهم بأحكام هذا القانون

٢-تصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية

٣-يحق لاي شخص ذي مصلحة التظلم لدى اللجنة الخاصة ضد القرار الذي اصدرته خلال مدة  
(عشرة أيام) من تاريخ التبلغ بالقرار او اعتباره مبلغًا

٤-تصدر اللجنة قراراتها بالتظلم واعتبار قرارها نهائياً من الناحية الادارية

٥-يحق لاي شخص ذي مصلحة الجوء الى القضاء لاثبات شموله بهذا القرار بعد اصدار اللجنة  
قرارها في التظلم ويكون قرار القضاء فاصل في الموضوع

٦-تخضع الاجراءات الشكلية لعمل اللجنة لاحكام قانون المرافعات المدنية العراقية

المادة (١١)

١- تكون محاكم البداءة هي المختصة في النظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون.

٢- يكون قرار محكمة البداءة قابل للتمييز امام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية خلال ثلاثة  
يوما من تاريخ التبلغ او اعتباره مبلغًا.

٣- يكون قرار محكمة البداءة نافذا بعد اكتسابه الدرجة القطعية.

المادة (١٢)

يختص مجلس الرعاية بالأمور الآتية:

١- مناقشة سياسة المجلس العامة.

٢- توزيع المهام الوظيفية بين رئيس المجلس ونائبه واعضاءه.

٣- تنفيذ سياسة المجلس وترجمتها على ارض الواقع.

٤- العمل مع كل اللجان للحصول على اكبر الامتيازات والمساعدات للفئات المشمولة بأحكام هذا  
القانون.

٥- مناقشة الميزانية وافرارها والمصادقة على حساباتها واجراء المناقلات الضرورية فيها.

٦- تقديم مشاريع القوانين الى الجهات التشريعية لغرض اقرارها وكذلك التنسيق مع مجلس  
الوزراء لاصدار الاوامر والتعليمات اللازمة لتحقيق اهدافه.

## الفصل الثاني الادارة المالية

المادة (١٣)

١- للمؤسسة وحدة مالية مستقلة

## قوانين

٢- للمؤسسة ميزانية خاصة

٣- تتبع في اعداد الميزانية نفس القواعد المتبعة في اعداد ميزانية وزارات الدولة

(المادة ١٤)

ت تكون ميزانية المؤسسة من الآتي:

١- الميزانية الاعتيادية

٢- الميزانية الاستثمارية السنوية

(المادة ١٥)

ت تكون موارد الميزانية من العناصر الآتية:-

١- التخصيصات السنوية من ميزانية الدولة

٢- الدعم المقدم من الجهات المانحة المحلية والإقليمية والدولية

٣- عائدات النشاطات واستثمارات المؤسسة

(المادة ١٦)

تخضع حسابات المؤسسة لرقابة مجلس ادارتها وجهات الرقابة الحكومية الأخرى

### الباب الثالث

#### أحكام السجين السياسي والمعتقل السياسي

(المادة ١٧)

١- يصرف الى السجين السياسي والمعتقل السياسي من غير الموظفين راتباً تقادياً مجزياً يتناسب مع حجم التضحيه والمعاناة التي لاقاها ووفقاً للتعليمات والضوابط التي تصدر لاحقاً

٢- تحتسب للموظف فترة السجن او الاعتقال خدمة لأغراض العلاوة والتفرغ والتقاعد

٣- تحتسب فترة السجن خدمة لمن يعين في الوظيفة ولم يكن سابقاً فيها

٤- في حالة كون السجين أو المعتقل موظفاً يجوز له الجمع بين راتب التقاعد وراتب الوظيفة لمدة عشرة سنوات يسقط بعدها استحقاقه التقاعدي

(المادة ١٨)

تخصص قطعة أرض سكنية الى السجين السياسي أو المعتقل السياسي مع تخصيص القرض العقاري وبأقساط ميسرة لبناء وحدة سكنية

(المادة ١٩)

١- اعطاء السجين السياسي او المعتقل أولوية في تولي الوظائف العامة

٢- يعفى السجين أو المعتقل من اجور النقل الحكومي بالطائرات والقطارات من و الى العراق ولمرة واحدة ويحق له اصطحاب احد افراد عائلته مجاناً

(المادة ٢٠)

يستثنى المشمول بهذا القانون من شرط العمر في الدراسات الاولية والعليا

(المادة ٢١)

١- لحصول السجين السياسي او المعتقل السياسي على حقوقهم الواردة في هذا القانون لا يسقط حقهم في المطالبة بأية حقوق أخرى وفق أحكام المسؤولية المدنية او الجزائية او احكام القانون

## قوانين

الآخرى

٢- اعفاء السجين السياسي او المعتقل السياسي في حال انجازهم معاملة التسجيل العقاري للعقارات المخصوص لهم او بناء الارض او معاملة القرض او المنحة المخصصة لهم وفق احكام هذا القانون من الضرائب و الرسوم في كافة القوانين

## أحكام ختامية

المادة (٢٢)

- ١- تعفى ارباح مشاريع المؤسسة وكافة المدخلات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم
- ٢- تعتبر ديون المؤسسة ممتازة وتعامل معاملة الديون الحكومية في التنفيذ والجباية
- ٣- تعفى معاملات التصرف في اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة من كافة الرسوم والضرائب
- ٤- تعفى المؤسسة من الرسوم القضائية
- ٥- يخضع الذين يتم تعيينهم في المؤسسة لقانون الخدمة المدنية المعدل ويشترط ان يكونوا من السجناء السياسيين او المعتقلين السياسيين حسرا

المادة (٢٣)

يتولى مجلس الوزراء بالتنسيق مع مؤسسة السجناء السياسيين اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة (٢٤)

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## الاسباب الموجبة

لقد من العراق بفترة عصيبة قلما شهد التاريخ مثيلا لها حيث شهد سلط حفنة من المجرمين يترزعنهم أعتى دكتاتور عرفه التاريخ الإنساني وقد تمخض عن ذلك تعرض الكثير من العراقيين الى الحبس والسجن والاعتقال وانتهك حقوق الإنسان وقد كان ذنب هؤلاء بعرف الدكتاتور بأنهم عارضوه بالرأي أو بالعقيدة أو بالانتماء السياسي أو أنهم تعاطفوا أو ساعدو معارضيه وقد ترتب عن ذلك الحقن الضرر بالسجناء والمعتقلين الذين تحملوا مصاعب جمة ومن أجل الإيفاء بجزء بسيط مما قدموه فداء للوطن وتضحية في سبيل المبادئ التي ضحوا من أجلها شرع هذا القانون.

## **الفهرس**

<b>الصفحة</b>	<b>الموضوع</b>
	<b>قوانين</b>
١	قانون هيئة حل تزاعات الملكية العقارية
٨	قانون مؤسسة الشهداء
١٥	قانون مؤسسة السجناء السياسيين